تواصل إضراب 7 أسرى في السجون الإسرائيلية

تشريد 100 فلسطيني بسبب عمليات هدم المنازل بالقدس

هدم بناية سكنية لعائلة فلسطينية في بلدة العيسوية بالقدس

الأراضي المحتلة – «وكالات» : تم تهجير 100 فلسطيني عن منازلهم في القدس الشرقية المحتلة في أغسطس الماضي، بعد هدم ديارهم بسبب عدم وجود تصاريح من إسرائيل، ما يشكل الرقم القياسي الشهري لحالات النزوح في المدينة المقدسة منذ مطلع 2021، بحسب البيانات الصادرة عن هذا الأسبوع عن الأمم المتحدة.

وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة في تقرير صادر عنه أنه «في أغسطس وحده، تم تهجير ما يقرب من 100 فلسطيني قسراً في القدس الشرقية، وهو ما يمثل 46 في المئة من العدد الإجمالي» لمن تم تهجيرهم هذا العام بالشطر الشرقي من المدينة.

ومن بين 53 منزلاً فلسطينياً هدمت في القدس منذ بداية العام، «38 أزالها أصحابها لتجنب العقوبات الاقتصادية أو السجن» من جانب إسرائيل.

وتندد الأمم المتحدة والقيادة الفلسطينية والمنظمات الإنسانية منذ سنوات بأن إسرائيل لا تمنح تقريباً تصاريح بناء للفلسطينيين في القدس الشرقية والمناطق الخاضعة لسيطرتها الكاملة في الضفة الغربية المحتلة، مما دفع في نهاية المطاف العديد من الأشخاص في بناء منازل ومباني أخرى بدون تصريح.

ووفقاً للتقرير الصادرة عن الهيئة الأممية، فإن «السلطات الإسرائيلية هدمت أو صادرت أو أجبرت الناس على هدم 118 بناية يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في أغسطس».

وتسبب ذلك، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في تشريد 191 شخصا، من بينهم 116 طفلا، وأثر على سبل العيش أو الوصول إلى الخدمات لحوالي 1400 فلسطيني آخر».

ورغم كل ذلك، فإن العدد الإجمالي لعمليات الهدم في أغسطس «انخفض بنسبة 7 في المئة مقارنة بشهر يوليو، لكنه ظل ثالث أعلى إجمالي شهري لعام 2021».

من جهة أخرى قال نادي الأسير الفلسطيني أمس السبت، إن 7 أسرى فلسطينيين يواصلون إضرابهم المفتوح عن الطعام في سجون إسرائيل رفضاً لاعتقالهم الإداري.

وذكر نادي الأسير (منظمة غير حكومية)، في بيان صحافي، أن أقدم الأسرى المضربين عن الطعام هو كايد الفسفوس المضرب منذ 80 يوماً ويعاني من تدهور خطير في حالته الصحية.

وأفاد البيان بأن الأسرى المضربين «يعانون أوضاعا صحية غاية في الصعوبة، جراء ووضعهم يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، حيث يعانون من نقص كمية الأملاح والسوائل بأجسادهم، والإعياء والاجهاد الشديدين، والصداع».

وحذر البيان من وفاة أحد الأسرى السبعة المضربين عن الطعام «جراء الخطورة الشديدة على وضعهم الصحي، في ظل عدم وجود أي حلول واضحة من إدارة سجون إسرائيل».

وبحسب بيان نادي الأسير الفلسطيني، فإن عدد الأسرى على خلفية الاعتقال الإداري بلغ نحو 520 أسيرا وذلك من إجمالي نحو 4 آلاف أسير فلسطيني في سجون إسرائيل.

من ناحية أخرى ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن إدارة السجون الإسرائيلية قامت بتوزيع الأسرى الفلسطينيين الستة الفارين من سجن «جلبوع» على 5 سجون مختلفة في أنحاء إسرائيل، ووفقاً لما نقلته وكالة معا الفلسطينية.

وقالت هيئة البث الإسرائيلي «كان» إن القيادي في «كتائب شهداء الأقصى» وحركة «فتح» زكريا الزبيدي نقل إلى سجن «إيشل» في بئر السبع.

ونقل محمود العارضة الذي يعتقد أنه العقل المدبر للهروب من «جلبوع»، ومناضل نفيعات إلى سجن «أيالون» في رملة.

وتم نقل محمد العارضة إلى سجن «شيكما» في عسقلان، ويعقوب قادري إلى سجن «ريمونيم» في إيفن يهودا، وأيهم كممجي إلى سجن «أوهلي كيدار» في بئر السبع.

ليبيا: «النواب» و«الدولة» يدعوان إلى دعم العملية الانتخابية

لقاء تشاوري بين لجنتي النواب والدولة في المغرب حول قانون الانتخابات

طرابلس – «وكالات» : دعا البيان الختامي لمشاورات مجلسي النواب والدولة في ليبيا، بالعاصمة المغربية الرباط، المجتمع الدولي إلى مراقبة الانتخابات في ليبيا وضمان احترام نتائجها.

وبحسب البيان، الذي أوردته وكالة الأنباء الليبية (وال) أمس السبت، عقد لقاء تشاوري، أول أمس الخميس، وأمس الجمعة، بين وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الليبيين في العاصمة المغربية الرباط، من أجل الوصول إلى صيغة توافقية لإنجاز الاستحقاق الانتخابي الرئاسي والبرلماني في 24 ديسمبر المقبل.

وقال البيان، الذي صدر أمس، إن هذه اللقاءات جرت في ظروف وصفها بـ«الودية والأخوية» يسودها «التفاهم والتوافق بين شركاء الوطن الواحد»، فيما دعت المجتمع الدولي إلى دعم العملية الانتخابية في ليبيا، وفق قوان؟؟ن متوافق عليها وعلى أساس مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي، وضمان احترام نتائجها من خلال توفير مراقبين دوليين لضمان السير الجيد لهذا الاستحقاق الوطني.

وشدد على أن هذه اللقاءات عقدت «إدراكا منا لما تحتاجه المرحلة الحالية من تاريخ ليبيا، من تضحيات في سبيل تجاوز الخلافات القائمة للعبور بليبيا إلى بر الأمان واستشعارا بأهمية العملية الانتخابية وضرورة الانتقال بليبيا إلى مرحلة دائمة ومستقرة».

ولفت البيان إلى «روح التوافق الذي يسود بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، الذي يجسده الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015».

وبحسب البيان، حضر الاجتماع، الجانب المغربي، وأعضاء من البعثة الأممية للدعم في ليبيا، بدعم من السفير الأمريكي والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، ريتشارد نورلاند.

وانطلقت الخميس بالعاصمة المغربية فعاليات اللقاء التشاوري بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بخصوص قانون الانتخابات، بحضور مبعوث الولايات المتحدة الخاص وسفيرها لدى ليبيا ريتشارد نورلاند.

وشارك في الاجتماع 13 عضواً من مجلس النواب، ومثلهم من المجلس الأعلى للدولة في المشاورات التي استمرت على مدى يومين من أجل التوافق على قانون الانتخابات، التي سيجري على أساسها انتخاب البرلمان الجديد.

من ناحيته أكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، أهمية الدور العربي في تحقيق السلام في ليبيا، من خلال مساندة الشعب الليبي في عبور هذه المرحلة، ووصولها إلى الاستقرار الدائم.

وذكرت وكالة الأنباء الليبية (وال)، أمس السبت، أن ذلك جاء خلال اللقاء الذي جمع رئيس المجلس الرئاسي بالسفراء العرب بالعاصمة الألمانية برلين على هامش زيارته إلى ألمانيا.

وأفاد المكتب الإعلامي بالمجلس الرئاسي بأنه تم خلال اللقاء بحث عدد من القضايا التي تهم الشأن السياسي الليبي، وأهمية دعم الدول العربية لاستقرار ليبيا.

اختفاء قارب مطاطي على متنه 70 مهاجراً في المتوسط

مهاجرون غير شرعيين على متن قارب مطاطي وسط البحر المتوسط

«وكالات» : حذرت منظمات من المجتمع المدني تراقب حركة المهاجرين في وسط البحر المتوسط أمس السبت من اختفاء قارب مطاطي على متنه 70 شخصا يعتقد أنه خرج قبل 4 أيام من مدينة الخمس الليبية متجها نحو جزيرة لامبيدوزا الإيطالية.

وبحسب منظمة (ألارم فون)، فقد انقطع الاتصال مع القارب حين كان داخل منطقة الإنقاذ البحري في مالطا وعلى مسافة 11 ميلا بحريا من المياه الإقليمية الإيطالية.

وحثت المنظمة غير الحكومية سلطات البلدين على بدء البحث عن القارب، إزاء التخوفات من احتمالية غرقه أو بدء عملية غرقه.

ويعد طريق البحر المتوسط الأوسط، الذي يبدأ من منطقة الساحل الافريقي وصولا إلى سواحل تونس وليبيا، أخطر مسارات الهجرة على مستوى العالم.

وتشير بيانات منظمة الهجرة الدولية إلى أن 25 ألفا و200 شخص أمكن إنقاذهم في هذه المنطقة من البحر المتوسط منذ بداية العام الجاري، بزيادة الضعف على الأقل مقارنة بالعام الماضي، وإعادتهم إلى ليبيا رغم اعتبارها «دولة غير آمنة».

وتوفي 455 شخصا وفقد 660 آخرون في نفس الفترة، مقارنة بـ381 حالة وفاة و597 حالة اختفاء في 2020.

إثيوبيا تطرد 7 من موظفي الأمم المتحدة

«وكالات» : ذكرت وزارة الخارجية الإثيوبية في بيان، أن اديس أبابا طردت 7 من موظفي الأمم المتحدة من البلاد بسبب عدم حيادهم في أداء مهامهم.

وقال بيان صادر عن الوزارة «حكومة إثيوبيا قد وقعت مذكرة تفاهم بشأن آلية التنسيق المعزز لوصول المساعدات الإنسانية في منطقة تيغراي مع وكالات الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2020»، بحسب مركز والتا الإعلامي أمس السبت.

وأضاف «تكلف مذكرة التفاهم هذه الوكالات بمهمة تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للسكان المتضررين»، وتابع «فيما يتعلق بالوضع الحالي في الجزء الشمالي من إثيوبيا، لاحظنا للأسف أن بعض موظفي الأمم المتحدة فشلوا في أداء مهمتهم بشكل مستقل وحيادي، وفقاً لمذكرة التفاهم المذكورة أعلاه ومبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة».

وأوضح البيان «تم لفت انتباه كبار مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين وغيرهم من الشركاء الدوليين إلى هذه الانتهاكات الجسيمة في مناسبات متعددة، ولكن دون جدوى، وعلى الرغم من الإعراب عن القلق إزاء نشاطهم، استمرت الانتهاكات الجسيمة، وعلى هذا النحو كإجراء أخير كان على حكومة إثيوبيا أن تطلب من بعض مسؤولي وكالات الأمم المتحدة مغادرة البلاد».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قد أعرب عن صدمته إزاء قيام إثيوبيا بطرد الموظفين وإعطاءهم مهلة 72 ساعة لمغادرة البلاد، كما ندد الحكومة الأمريكية بالخطوة الإثيوبية.

وجاء القرار الإثيوبي بعد خطوة مماثلة شهر أغسطس الماضي، عندما قالت منظمة أطباء بلا حدود، وهي إحدى المنظمات الخيرية الدولية التي تقدم الرعاية الصحية للأشخاص في مناطق الصراع، إن الحكومة طلبت منها وقف عملياتها، وتلقى المجلس النرويجي للاجئين الذي يقدم المساعدة لنحو 600 ألف شخص في ست مناطق عبر إثيوبيا، أوامر مشابهة.

ويأتي الخلاف خلال فترة تشهد توتراً بالبلاد، منذ أن شن رئيس الوزراء أبي أحمد هجوماً عسكرياً على جبهة تحرير شعب تيغراي في نوفمبر الماضي، ما أدى إلى إزاحة المتمردين من السلطة.

رئيس أذربيجان: مستعد للحوار مع أرمينيا

الرئيس الآذري إلهام علييف

«وكالات» : أكد الرئيس الآذري إلهام علييف، أنه مستعد للجلوس مع رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان لتطبيع العلاقات الثنائية، مستبعداً في الوقت ذاته منح الأرمن الذين يعيشون في إقليم كاراباخ وضعاً خاصاً أو حكماً ذاتياً، بعد انتهاء حرب استمرت 44 يوماً للسيطرة على هذا الإقليم.

وتحل هذا الأسبوع ذكرى مرور أول عام على الحرب في ناجورنو كاراباخ، والتي انتهت بخسارة أرمينيا للسيطرة على 70 في المئة تقريباً من الإقليم المتنازع عليه بين البلدين منذ 30 عاماً.

وكشف علييف أنه مستعد للحوار مع رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيا، مؤكداً أن «المحادثات والاتصالات بدأت على مستوى نواب رؤساء الوزراء بين أذربيجان وأرمينيا وروسيا، بهدف استئناف المباحثات. وقد اجتمع وزراء الخارجية حديثاً على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة منذ انتهاء الحرب، واعتقد أنه كان بناء وواعد للغاية».

وأضاف «موقفنا لا يزال نفسه بعد الحرب. نريد إقامة علاقات طبيعية مع أرمينيا تقوم على الاعتراف المتبادل بوحدة الأراضي. نحن مستعدون فوراً لبدء عملية ترسيم حدودنا. كما أننا أكدنا موقفنا بشأن العمل مع أرمينيا من أجل اتفاق سلام مستقبلي. أشرنا في كثير من المناسبات إلى هذه المبادرات لكننا لم نتلق للأسف رداً إيجابياً من الجانب الأرميني».

وأوضح «هذا أمر مهم للغاية لأننا لا نزال نرى ونسمع من الطبقة السياسية الأرمينية تصريحات عن الثأر وخطط في المستقبل للحصول على أراضي تنتمي بموجب التاريخ والقانون الدولي لأذربيجان. وعلى مدار 30 عاما من المفاوضات كان موقفنا بناء للغاية وما قلناه هو إننا لا نمانع منح الأرمينيين الذين يعيشون في أذربيجان نوعا من الحكم الذاتي. لكن أرمينيا دأبت على رفض ذلك وأصرت على الانفصال بالنسبة لما تطلق عليه ناجورنو كاراباخ».

وتابع «لكن الآن وبعد انتهاء الحرب وتسوية النزاع، لم يعد هذا موقفي فقط، بل يتبناه أغلب المجتمع الدولي، فلا مجال للحديث عن كيان غير موجود. لا وجود لناجورنو كاراباخ. ليس لدينا هذا التقسيم الإداري على أراضينا.

وأصدرت في السابع من تموز الماضي مرسوما حول الترسيم الجديد للمناطق الاقتصادية في أذربيجان، ويغطي كاراباخ وزانجزور الشرقية المنطقة بالكامل».

وشدد «والأرمينيون الـ25 ألف الذين يعيشون في منطقة كاراباخ وتحت مسئولية قوات حفظ السلام الروسية اليوم هم مواطنون آذريون، لديهم نفس الحقوق والامتيازات وعليهم نفس مسئوليات أي مواطن آذري بغض النظر عن الدين أو العرق».

وعن السجناء، كشف «أود أن أوضح أمراً بشأن أسرى الحرب. وفقا للمعاهدات الدولية، نتحدث عن أشخاص أسروا خلال الحرب وقد أعدناهم جميعا بعد انتهائها. أما هؤلاء المعتقلين حالياً فلا ينتمون لهذه الفئة لأنهم أرسلوا إلى الأراضي المحررة بعد أسبوعين من انتهاء الحرب. 62 فردا ارتكب بعضهم جرائم وهاجموا جنودنا وقتلوا أربعة منهم. لذا فهم ليسوا أسرى حرب، إنهم إرهابيون أعضاء تنظيم تخريبي تم إرسالهم لاستهداف المدنيين والعسكريين الآذريين. ورغم ذلك أعدنا عدد منهم في بادرة لتأكيد حسن النية».

وأردف «فيما يخص خرائط الألغام التي زرعتها أرمينيا في الأراضي التي كانت محتلة، وهي بمئات الآلاف، فقد طلبنا هذه الخرائط لكن الحكومة الأرمينية نفت امتلاكها لها. أصيب وقتل 150 مدنيا وعسكريا منذ انتهاء الحرب بسبب رفض الأرمينيين منحنا تلك الخرائط. سلمونا القليل منها فقط منذ فترة قصيرة لكن دقتها لا تتجاوز 25 في المئة. ما نريده هو أن تسلمنا أرمينيا الخرائط التي تحوي الأماكن الدقيقة للألغام. إذا أظهروا حسن نية فبالطبع سنتعامل على هذا الأساس».

كما أبرز علييف أن «العقبة الأولى في طريق عودة المدنيين إلى المناطق المحررة هي الألغام، بدون إزالتها لا يمكنهم العودة. لن نعرض حياتهم للخطر. الوقت هو عدونا الأول، لذا نعمل على رفع الألغام بأنفسنا. رفعنا عدد الخبراء والجنود في هذه العملية. لكن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً. وقد بدأنا بالفعل في بناء المدن والقرى بالمناطق المحررة. ندرس أولا احتياجات البنية التحتية ثم ستكون الشبكة الكهربائية جاهزة بنهاية العام الجاري، وكذلك الطرق والمياه».

تحقيق بشبهة الفساد يطول وزير العدل الصيني السابق

بكين – «وكالات» : أعلنت هيئة صينية وطنية لمكافحة الفساد أمس السبت، أن وزير العدل السابق يخضع لتحقيق بشبهة الفساد.

وأدت حملة لمكافحة الفساد أطلقها الرئيس شي جين بينغ العام 2013، وتستهدف الجيش والشركات وأوساط السياسة إلى سقوط الكثير من المسؤولين الشيوعيين ورؤساء شركات.

وقالت الهيئة إن «فو شينغوا الذي تولى مناصب مهمة في بكين ولا سيما وزارة العدل ومسؤول مكتب الأمن العام، يخضع لتحقيق حول انتهاكات خطرة للانضباط والقانون، وهو تعبير يشير عادة إلى قضايا فساد فضلاً عن انتهاك قواعد الحزب الشيوعي الصيني الحاكم».

وكان فو مسؤولاً عن شرطة بكين ويتولى راهناً منصب المدير المساعد للجنة الشؤون الاجتماعية والقانونية في المجلس السياسي الاستشاري الصيني الشعبي، وأتى هذا التحقيق بعد أيام قليلة على طرد سون ليجون نائب الوزير السابق من الحزب الشيوعي بتهمة الفساد.

وكان سون مكلفاً بشؤون الأمن العام ولا سيما في هونغ كونغ خلال التظاهرات الضخمة المنادية بالديموقراطية في 2019، وقد اتهم باخفاء وثائق سرية وانتهاك قيود مكافحة كوفيد19– ودفع المال في مقابل الحصول على خدمات جنسية.

وطالت حملة مكافحة الفساد و«التأديب» التي اطلقها الرئيس الصيني، أكثر من مليون من كوادر الحزب الحاكم، وتُتهم الحملة أحياناً بخدمة مصالح الرئيس الصيني من خلال استهداف خصوم يعارضون نهجه السياسي.

وفي سبتمبر الماضي، حكم على الرئيس السابق لمجموعة كويشو موتاي إحدى كبرى شركات المشروبات الكحولية في العالم، بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بتهمة تلقي رشاوى قيمتها 15 مليون يورو.